UN LIBRARY

FEB 20 1976

UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL

A/C.5/SR.1774
19 February 1976
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الخامسة

محضر موجز مؤقت للجلسة السبعمائة والرابعة والسبعين بعد الألف

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد توماس	(ترينيداد وتوباغو)
المقرر :	السيد ابو الغيط	(مصر)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	السيد سيلي	

المحتويات :

بيان من ممثل الجزائر

المحتويات/ . .

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة، ويفضل ان تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات ":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٢٤ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات ان يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

المحتويات (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (تابع)

اداء ميزانية وبرنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ : مشروع تقرير اللجنة الخامسة

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (تابع)

مشروع تقرير اللجنة الخامسة

اختتام اعمال اللجنة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

بيان من ممثل الجزائر

السيد بوعياد اغا (الجزائر) : تكلم في نقطة نظامية فلفت الانتباه الى مقابلة كان رئيس الجمعية العامة قد اجراها مع ممثلي الصحافة وقال فيها ان الجمعية العامة قد فرغت من النظر في جدول اعمالها ولم يبق سوى بعض التقارير المالية للجنة الخامسة لن يكون لها اثر على اعمال الجمعية . وقال انه لأن يبدى شخص له مثل هذا المنصب الرفيع من عدم الاهتمام بطريقة عمل الجمعية العامة مثل هذا ليس من شأنه ان يساعد على المحافظة على الانسجام بين اللجان الرئيسية .

الرئيس : اكد للجنة انه لا ضلع له بأى شكل كان بالبيان الذى ادلى به رئيس الجمعية العامة . واضاف انه تلقى رسالة من رئيس الجمعية العامة يبين فيها انه هو (أى رئيس الجمعية العامة) يدرك تمام الادراك اهمية الجلسة العامة الختامية للجمعية العامة التي تعالج عمل اللجنة الخامسة ، وانه سيوضح ذلك في نهاية الجلسة العامة الجارية الآن .

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (تابع)

اداء ميزانية وبرنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ : مشروع تقرير اللجنة الخامسة (A/C.5/L.1291)

السيد ابو الفيط (مصر) ، المقرر : قدم مشروع تقرير اللجنة عن البند ٩٥ من جدول الأعمال (A/C.5/L.1291) ، وذكّر اللجنة بأنها قررت عدم ايراد مناقشة هذا البند في تقريرها . ولفت الانتباه الى مشروع القرار الوارد في الفقرة ٩ .

اعتمد الجزء ألف من مشروع القرار بأغلبية ٦٩ صوتا مقابل ١٠ .

اعتمد الجزء باء من مشروع القرار بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل لا شيء .

اعتمد مشروع القرار بأكمله بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ١٠ .

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (تابع)

مشروع تقرير اللجنة الخامسة (A/C.5/L.1290 و Add.1)

السيد ابو الغيط (مصر) ، المقرر : قدم مشروع التقرير واشار الى ان اللجنة كانت قد وافقت في مرحلة سابقة على عدم ايراد مناقشة البند ٩٦ من جدول الأعمال في تقريرها . وقال ان الجزء الأول من مشروع التقرير (A/C.5/L.1290) يضم مشاريع القرارات والمقررات التي سبق أن اعتمدتها اللجنة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية ، وان الجزء الثاني (A/C.5/L.1290/Add.1) يتضمن موجزا للقراءتين الأولى والثانية لتقديرات الميزانية ومشاريع القرارات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة . وقال ان الأرقام اللازمة ستوضع قبل تقديم التقرير الى الجمعية العامة .

الرئيس : اشار الى ان ممثل يوغوسلافيا كان قد اقترح في الجلسة السابقة ان يدرج في التقرير عن الباب ٦ من الميزانية البرنامجية المتعلق باللجنة الاقتصادية لأوروبا ، فقرة تأذن للأمين العام ان يقدم ، اذا دعت الحاجة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين طلبا بموارد مالية اضافية شبيهة بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة فيما يتعلق بالبابين ٧ و ٨ من الميزانية البرنامجية .

السيد أودراوغو (فولتا العليا) : قال ان وفده يجد صعوبات كبيرة في قبول هذا الاقتراح لأن معدل نمو نفقات اللجنة الاقتصادية لأوروبا اعلى من معدل نمو نفقات اية لجنة اقليمية اخرى . وقال ان اللجنة ادرجت مثل هذه الفقرة - الفقرة ١٤ - في حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى كحل وسط لأن بعض الوفود شعرت ان اللجنة الاستشارية كانت اقل سخاء في توصياتها بشأن الباب ٧ مما كانت بشأن الأبواب الأخرى من ابواب الميزانية . واذا ما قبل اقتراح يوغوسلافيا فان وفده سيقترح اتخاذ تدبير مماثل فيما يتعلق بجميع اللجان الاقليمية ومن شأن ذلك ان يكون ضارا في المرحلة الراهنة .

السيد بيث (نيوزيلندا) : اشار الى ان استثناء حدث في حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى بسبب الظروف الخاصة المتعلقة بعامل التوظيف كما يتبين بوضوح من الفقرة ١٤ من مشروع التقرير . وما لم يتمكن ممثل يوغوسلافيا من تقديم سبب لاقتراحه فان نيوزيلندا ستجد صعوبة في تأييده .

السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال انه يبدو ان هناك سوء تفاهم فيما يتعلق بطبيعة القرار الوارد في الفقرة ١٤ . وأضاف ان وفده فهم عندما طبق عامل التأخير في التوظيف على الاعتمادات ان النية لم تكن ارغام الأمين العام على الالتزام بتلك الاعتمادات ، لأنه اذا كان الأمر كذلك فمعناه الايعاز الى الأمين العام بعدم توظيف اشخاص لملء وظائف معينة . والواقع ان من المنتظر ان يبذل الأمين العام جهوده لتعيين اشخاص في الوظائف المأذون بها خلال فترة السنتين ، وعامل التأخير في التوظيف لا يعدو ان يكون اعترافا بحقيقة انه من المستبعد ان ينجح في ملء هذه الشواغر فورا ومن ثم لن يستخدم جميع المبلغ المعتمد . وبناء عليه يكون القرار الذي اتخذ بشأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى كان فائضا لا لزوم له وكذلك الاقتراح اليوغوسلافي لأن الغرض من ورائه سيتحقق على اية حال .

السيد برانكوفيتش (يوغوسلافيا) : ذكّر الممثلين بالآثار التي ينطوى عليها تنفيذ الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا وقال في هذا الصدد ان عبئا ثقيلا يلقى على عاتق اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تحتاج الى دعم وربما الى دعم مالي ايضا . واضاف ان اقتراح وفده بشأن الباب ٦ يجب ان يعتمد لهذا السبب .

السيد ستوتلماير (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال انه يتفق مع ممثل المملكة المتحدة في ان الاقتراح اليوغوسلافي فائض لا لزوم له . فقد فهم انه اذا ما استدعى الأمر اموالا اضافية يستطيع الأمين العام دائما ان يطلبها من الجمعية العامة وتقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية باستعراض طلبه وتقديم تقرير عنه الى اللجنة الخامسة . وطلب من وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم ان يقول ما اذا كان الأمر كذلك ام لا .

السيد جورجسكو (رومانيا) : قال ان وفده مستعد لتأييد مشروع المقرر الذى اقترحته يوغوسلافيا .

السيد ستوفوروبولس (اليونان) : قال انه يتفق مع ممثل يوغوسلافيا ، الا انه اذا كان ما قاله ممثل المملكة المتحدة صحيحا فانه يتساءل قائلا ألا يمكن ، بدلا من ادراج المقرر الذى اقترحه ممثل يوغوسلافيا في تقرير اللجنة ، ادراج بيان مفاده ان اللجنة تفهم أن الأمين العام سيتصرف على غرار ما اقترحه ممثل يوغوسلافيا .

الرئيس : اشار الى ان مثل هذا البيان ينطبق على جميع ابواب الميزانية وتساءل عما اذا كان يجب ادراجه تحت الباب ٦ فقط .

السيد دافيدسون (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال انه اذا وجد الأمين العام ، خلال فترة السنتين ، انه غير قادر على البقاء في حدود الميزانية التي اقرتها الجمعية العامة لأى باب من ابوابها ، واذا لم يتمكن من استيعاب النفقات الزائدة في ابواب اخرى في الميزانية بطلب تحويل الأموال من باب الى آخر ، فانه يستطيع العودة الى اللجنة الخامسة والجمعية العامة بطلب اعتمادات تكميلية .

وفيما يتعلق بآثار التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الخامسة واقرتها الجمعية العامة ، على ادارة اعتمادات الميزانية لأى باب بعينه ، قال ان اللجنة الاستشارية تستطيع التوصية بعدم ادراج بعض الوظائف التي طلبها الأمين العام في الميزانية ، ويتم عند ذلك اجراء تخفيضات بشأن هذه الوظائف من الاموال التي طلبها الأمين العام . وعندما تزال الوظائف بالفعل من الميزانية لا يستطيع الأمين العام ان يعين اشخاصا لشغلها . وقال ان هناك بديلا آخر تستطيع اللجنة الاستشارية بموجبه ان تقر ادراج وظائف في الملاك بينما تقدر ان من المستبعد ان يتمكن الامين العام خلال فترة السنتين من شغل هذه الوظائف للفترة جميعها ، ومن ثم فانه لن يحتاج الى جميع الأموال المطلوبة لتمويل الوظائف طيلة الفترة . وفي الحالة الأخيرة طبقت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عامل التأخير في التوظيف ، الذى بموجبه ظلت الوظائف في التقديرات وفي الميزانية على حالها ، واذنت الجمعية العامة للأمين العام بالمضي قدما في شغلها بينما خصمت بعض المبالغ التي تمثل عامل التأخير في التوظيف من الاعتمادات على اعتبار ان من المستبعد ان يحتاج الأمين العام الى جميع هذه الأموال لفترة السنتين . وبالرغم من تخفيض هذه المبالغ فان الأمين العام حر في تعيين اشخاص لشغل جميع الوظائف الموافق عليها في الميزانية . وهكذا فانه في حالة ملاك اللجنة الاقتصادية لأوروبا يستطيع الأمين العام ان يمضي قدما في تعيين اشخاص لملء الوظائف التي اقرتها الجمعية العامة وهو حر ، دون تعليمات محددة من الجمعية العامة ، في ان يطلب مبالغ اضافية اذا ما حصل نقص .

السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال انه اذا طرح اقتراح يوغوسلافيا للتصويت فان وفده سوف يصوت ضده . واضاف ان الاقتراح فائض لا لزوم له مطلقا ، كما يتبين من التوضيح الذى قدمه وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم .

السيد اودراوغو (فولتا العليا) : قال ان وفده سيصوت هو الآخر ضد اقتراح يوغوسلافيا . واضاف ان اللجنة تقوم الآن باستعراض المقررات التي سبق ان اعتمدت وليس هذا الوقت وقت تقديم اقتراحات جديدة . الا انه اذا ما أدرج المقرر المقترح تحت الباب ٦ فانه سوف يصر على ضرورة تطبيقه على جميع اللجان الاقليمية الاخرى ايضا بل وينبغي ادراجه في التقرير عن جميع ابواب الميزانية ، اذ ليس من المعقول ادراج هذا القرار في حالة لجنة اقتصادية اقليمية سبق ان اخذت بالفعل كل ما تستحقه .

السيد سيتهي (الهند) : قال انه سيصوت الى جانب اقتراح يوغوسلافيا . فهو على على احسن حال سيترك للأمين العام خيارا يستطيع ممارسته على ان يكون مفهوما ان اية توصية يقدمها يجب ان تقرها اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة . وعلى اسوأ حال حتى ولو كان الاقتراح فائضا لالزوم له ، فمن المواقمي ادراجه في التقرير . واضاف انه ، مع التسليم بصحة الحجة التي ادلى بها ممثل فولتا العليا ، يأمل ان لا يلح على ضرورة ادراج المقرر تحت كل باب من ابواب الميزانية .

السيد ليليسي (السويد) : قال ان وفده سيصوت الى جانب ادراج المقرر الذى اقترحه الوفد اليوغوسلافي اذ ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان توفير الموارد اللازمة للجنة الاقتصادية لاوروبا للنهوض بمسؤولياتها الجديدة التي عهد اليها بها في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا .

السيد جكيلامبرت (تشاد) : قال ان وفده سيصوت ضد اقتراح يوغوسلافيا ، فقد اختط المجتمع الدولي لنفسه نهجا ولا ينبغي له ان يحيد عنه بسهولة . واضاف انه اذا قررت اللجنة ضرورة اعطاء الأمين العام شيئا من حرية التصرف في الموضوع فانه ينبغي ان يكون لديه مثل هذه الحرية فيما يتعلق بجميع ابواب الميزانية .

السيد هان (كندا) : قال ان وفده سيمتنع ، بالرغم من كون كندا عضوا في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، عن التصويت على الاقتراح اليوغوسلافي الذى يرى فيه صعوبات من حيث المبدأ .

السيد غاريدو (الفلبين) : قال انه في الوقت الذى يتعاطف فيه الى حد ما مع الاقتراح اليوغوسلافي ، سيضطر الى الامتناع عن التصويت عليه اذا طرح للتصويت ، نظرا للمرحلة التي وصل اليها عمل اللجنة .

السيد بوعياد اغا (الجزائر) : قال انه لا يرى سببا لتعليق كل هذه الأهمية على الموضوع . واضاف انه يفترض ان ممثل يوغوسلافيا يرغب في ضمان حصول اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، التي ستجتمع في يوغوسلافيا في عام ١٩٧٦ ، على مزيد من الدعم . وقال انه لا يوجد اى سبب لاعادة النظر في ميزانيات جميع اللجان الاقليمية . الا انه حث ممثل يوغوسلافيا على سحب اقتراحه واثارة الموضوع في عام ١٩٧٦ لكي تتمكن الأمانة العامة من النظر في الطريقة التي يمكنها الاستجابة لطلب وفده .

السيد ستوتلماير (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان وفده لا يستطيع ان يوافق في اية حال على وجوب طلب اللجنة الخامسة صراحة الى الأمين العام ان يقدم تقديرات تكميلية . فلدى الأمين العام اولا السلطة اللازمة اذا استدعى الأمر وثانيا ليس من المناسب في المرحلة الختامية من عمل اللجنة ان تضاف فقرة على غرار ما اقترحه ممثل يوغوسلافيا الى الباب ٦ أو أى مكان آخر من التقرير ، حيث ان اللجنة قد اتخذت بالفعل قرارات منطقية بشأن مقترحات الميزانية البرنامجية . ولذلك فان وفده لا يستطيع ان يؤيد اقتراح يوغوسلافيا .

السيد دافيدسون (وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال انه تشاور لتوه مع ممثل يوغوسلافيا وانه فوضه بالقول ان وفده لن يلح في الظروف الحالية على اتخاذ قرار بشأن المسألة التي اثارها ، على ان يكون مفهوما انه سيتمكن من اثارة المسألة مرة اخرى اذا اقتضى الأمر في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

الرئيس : قال انه يفترض انه ليس لدى اللجنة اى اعتراض على هذا الاجراء . وقد تقرر ذلك .

السيد ستوتلماير (الولايات المتحدة الامريكية) : اعرب عن عدم الرضا لكون اللجنة لم تجد ، لضيق الوقت ، فرصة لايلاء مشروع تقريرها العناية التي يستحقها .

اعتمد الجزء الأول من مشروع التقرير (A/C.5/L.1290) دون اعتراض .

الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على مشاريع القرارات الواردة في الجزء الثاني من مشروع التقرير (A/C.5/L.1290/Add.1) .

../..

اعتمد مشروع القرار الأول ألف بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٨ وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار الأول باء بالاجماع .

اعتمد مشروع القرار الأول جيم بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ٩ وامتناع عضوين عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار الأول بأكمله بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٩ وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ٨٥ صوتا مقابل ٩ وامتناع عضوين عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١١ عضوا عن التصويت .

اختتام أعمال اللجنة

بعد تبادل التحيات أعلن الرئيس أن اللجنة قد انجزت أعمالها للدورة الثلاثين .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٢٠